تاريخ استقبال المقال: 2016/08/20 تاريخ قبول نشر المقال:2016/09/15 تاريخ نشر المقال: 2016/11/15

معضلة التقليد والتسييس قبل التفكير والتأسيس للعلوم الاجتماعية العربية: العلوم السياسية والعلاقات الدولية انموذجاً

أ. زين العابدين بولبنان. جامعة سكيكدة-الجزائر

البريد الإلكتروني: zinou.2ib @ gmail.com

ملخص:

تطرح هذه الورقة إشكالية ابيستيمولوجية تتعلق بمدى إمكانية إعادة بناء هوية مستقلة لعلم سياسة عربي. ولا جرم أن بلوغ هذا المقصد لا يكون إلا بالتفكير والتدبر في مصادر تأسيس الاسلام و مجتمعاته، مع الاجتماع العلمي حولها بفهوم مشتركة لعقول ترشد معرفياً نحو الحق، ومقاربة الحقيقة، وموافقة الشرع فيما يصدر من ظواهر سياسية في واقع الأمر؛ ليتسنى بذلك إحداث قطيعة مع ممارسة التقليد للمعطى المعرفي المحكوم، و المسيّس من جهة الغرب، أو ما يمكن وسمه بـ"سياسة علم السياسة". ويبقى التأكد من تحقق هذا المسعى، موثوقاً باختبار الافتراض الذي يقول بتحدي الشرعية الفكرية والهوية الأمريكية لعلم السياسية، علاوة على تحدي المشروعية المؤسساتية الدولية لمساقات العلم والتدريس والبحث فيه.

الكلمات المفتاحية: التقليد، التسييس، التفكير، التأسيس، العلوم الاجتماعية والسياسية العربية.

Dilemma of Imitation and Politicization before Thinking and Establishing of the Arab Social Sciences -A case study: Political Sciences and International Relations

Abstract:

This paper poses an epistimological problematic regarding the extent of the possibility of reconstruction an independent identity for Arabic political science. this aim Can only be acheive after to thinking and reflecting on the sources of founding Islam and their communities, with meeting scientifically around it by joint minds which guided cognitively toward the right, to approach the truth and non-infringement of the islamic law As it appears from the political phenomena, in fact. So, that it can make a break with the cognitive given governed and politicized by the west, or what could be termed as "politics of political science". It remains sure to achieve this aim Relates to test the assumption that says of challenging the legitimacy of American intellectual and identity of political science, as well as the challenge of international institutional legitimacy to science courses and teaching and research.

Keywords: Imitation, Politicization, Thinking, Establishing, The Arab Social and political Sciences.

مقدمة

إن مباشرة التفكير في ظاهرة ما، لا يمكن التحكم فيها، وتقتضي في نفس الوقت ضرورة تفسيرها، تضع المنظّر على الأقل في بداية طريق التفكير النظري كما يرى ذلك السوسيولوجي الانجليزي و المعالج النفساني "ايان كريب"Ian Craib.[1] وهذا يدل من جهة التخصص على أن النشوء الفكري للعلوم الاجتماعية عند الغرب سار على الطريقة المثلى السابقة، ولو أن أرضية هذا الطريق كانت ركائزها فلسفيةً بامتياز؛ بما أن الفلسفة شكلت الوعاء الحاضن لانتاج وإبداع مفاهيم هذه العلوم، كما يعبّر عن ذلك الفيلسوف الفرنسي "جيل دولوز" Gilles Deleuze و رفيقه "فليكس غتّاري" Felix Guattari.[2]

و الواضح أن ركائز تلك الأرضية الفلسفية ازدادت متانةً حينما نُعِتت بالسياسية على مستوى التفكير و التنظير السياسي؛ لتكون في النهاية قاعدةً مرجعيةً لتأسيس علم سياسة يطابق في أغلبه موضوعه و واقعه، و لا سيما واقع تأسيس المجتمع السياسي، وفقاً لمبادئ مدنية و وضعية تخالف شريعة الكنيسة التي أظلم فسادها العقول، وبالتالي لم تقم مصالحهم إلا باعتزالها، مع ضمان استمرار تلك المصالح بمنطق التفكير الحر، ثم التأسيس المدني الذي استقوى حضارةً بالتخصص العلمي و الاجتماع المعرفي و الاحترافية المهنية بشكل مستقل؛ ومن ثم كانت المنهاجية أصيلة ومعاصرة في بناء علم سياسية معلوم بهويتهم؛ هوية من صنعوه من علماء السياسة و ساسة الغرب، الذين تكون لهم الولاية على حكم هذا العلم في هذا العصر، مع تحويله بصورة منتظمة دولياً لمن أراد اتباعه كما هو، أو زاد عليه اجتهاداً أو أنقص دون تغييره؛ لكونه مستوحى من العقائد و التجارب التكوينية لمجتمعاتهم السياسية و المعرفية، الأمر الذي يجعلهم مؤطَرين ضمن نماذج ارشادية مهيمنة يصعب تغيير بنيتها عبر ثورات علمية مضادة. و بافتراض عدم القدرة على التغيير في البناء الأمريكي و الغربي لهذا العلم بشكل مطلق، وإنما تحدي شرعيته الفكرية، علاوة على تحدي المشروعية المؤسساتية الدولية لمساقات التدريس والبحث فيه، تطرح هذه الورقة إشكالية تبحث في مدى إمكانية إعادة بناء هوية مستقلة لعلم سياسة عربي، بالتفكير والتدبر في مصادر و مرجعيات تأسيس الاسلام، و الصالح من سياسة العباد كظواهر مطابقة لشريعته. و استيضاحاً لهذه الاشكالية المستعصية على الادراك قبل معرفة كيفية الحراك لمعالجتها، تقتضي المنهجية العلمية في هذا السياق توظيف المقاربات الغربية ذاتها، حتى يستبان طريقهم و منطقهم في التفكير و التأسيس، وما أوصلنا بهم الى طريق التقليد و التسييس. ومنه سيكون المدخل العام للبحث عبارة عن ابستيمولوجية بنائية لا تفصل بين الذات و الموضوع، من أجل تحصيل معرفة علمية حول مشروع بناء هوية اسلامية لعلم سياسة عربي، بعد معرفة المشروع البنائي لعلم السياسة الأمريكي و الدولي. ويتصل بهذا المدخل بشكل تكاملي مقاربتين أساسيتين: مقاربة تطورية، و مقاربة علم الاجتماع التاريخي، حيث تقوم الأولى على معيار **الزمن**، الذي يحدد المصادر التاريخية و المعرفية، و أصول الأحداث و الظواهر السياسية، و يضمن الحصول على تحاليل وتفاسير مترابطة سببياً. أما الثانية، فتقوم على منطق ما بعد وضعي، يصل الباحث بالطريقة التي تكَوَّن بها المجتمع السياسي الغربي عبر التاريخ، مع عدم التسليم بالهياكل الاجتماعية الدولية وكأنها بنى طبيعية، بل باعتبارها مبنيةً عبر عمليات إجتماعية معقدة.

1. النشوء الفكري لعلم السياسية الغربي باعتباره علم تشكيل وتنظيم المجتمع السياسي:

من الناحية الابستيمولوجية، و حتى يصح الاقتراب من الانبعاث الفكري و البناء المعرفي لعلم السياسة في ضوء النظرية الاجتماعية، يكون من الأجدى على الباحث في العلوم السياسية الابتعاد قليلاً عن نظرة عالم السياسة الذي يحاول شرعنة براديغم سائد ضمن هذا التخصص، و عن منهجية الأستاذ الذي ينطلق عبرها من فصل تمهيدي لمقدمته حول علم السياسة. و في المقابل يتحتم الدنو كثيراً من طريقة المنظّر الاجتماعي الذي يحاول إعادة صياغة نظرية لعلم السياسة من خلال إعادة بناء النماذج التاريخية للتفكير الاجتماعي.[3] و بالتالي يمكن الاتفاق منذ البداية بأن علم السياسة في هذا السياق يعني: "التفكير المعرفي العلمي في طبيعة الظاهرة السياسية التي تتميز بالحركية، و يتوزع اتصالها على مختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، لكونها تقع في قمة الهرم الاجتماعي."[4]

لقد ارتبط التطور الفكري للسياسة كظاهرة اجتماعية علمية عند الغرب ارتباطاً تاريخياً بتطور الفلسفة السياسية و النظرية السياسية، أو بالأحرى تبلور الأفكار حول التنظيم السياسي للدولة المدينة أو الجمهورية كما وجب أن يكون بالنسبة لأفلاطون(428–348 ق.م)؛ على اعتبار أن هذا الأخير هو مبتدأ تاريخ العلوم السياسية الغربية الكلاسيكية الأولى بشكل صحيح كما يتفق على ذلك العديد من بحاثة الفكر السياسي الغربيين،[5] أو بدليل ما يبدو في الجزء الأول من كتاب تاريخ الفكر السياسي لأشهر المؤلفين في هذا الباب "جورج سابين"، و بالتالي كان خبر تاريخ هذا العلم متصلاً بمؤلفات أفلاطون الثلاثة: "الجمهورية"، "رجل الدولة" و"القوانين"، التي ارتكز منطقها الاستنباطي حول فكرتي العدالة والفضيلة و أصناف التنظيم السياسي للمجتمع، ولو أن العثور ممكن على تحليل الأفكار والمثل العليا السياسية، والتكهنات حول خصائص أنواع مختلفة من الأنظمة السياسية وطبيعة السياسة والمواطنة، وهذا بالعودة إلى يونان القرن الخامس قبل الميلاد مع الفيلسوف هيرودوت(484–425 ق.م)، لكنها تظل جزءاً من الحكمة التقليدية".[6] و لكي لا ترتد وتستقر كذلك، تقدمت أفكار التنظير للمجتمع السياسي لترتبط أكثر بتلميذه أرسطو(384– 322 ق.م)، الذي غيّر منطق و منهج البحث نحو استقراء الواقع الاجتماعي والسياسي في اليونان بطريقة أكثر تجريبية، حيث نظر إلى السياسة من جهة وصالها الوثيق بجميع جوانب تنظيم الحياة العامة، ومن ثم كان علم السياسة بالنسبة إليه بمثابة "سقف المعبد الأكاديمي، و باقي العلوم أعمدته".[7]

إذاً؛ فبوجود مُبادىءٍ مُنشئٍ، و مجتهدٍ مُنظمٍ لتاريخ فكر علم السياسة، يمكن أن يستوي سقف العلوم. فالأول أنشأ من الناحية القيمية (الأكسيولوجية) فكراً سياسياً أخلاقياً، و الثاني أعاد تنظيمه من الناحية المنهاجية (الميثودولوجية) عبر إجراء ملاحظات واقعية تؤسس للنظرية السياسية بشكل تصاعدي نحو العقل المفكر.[8] و تبعاً لهما ازدادت العقول السياسية تميزاً وحصافةً في ساحة الفكر الاجتماعي الغربي، كما بدأت تنضبط الأفكار حول موضوع السياسة من الناحية الوجودية(الأنطولوجية) في وحدات و مستويات تحليلية جزئية، و كلانية مثل المستوى الذي اقترب منه رواد المدرسة الرواقية عبر فكرة التنظيم الكوني للبشر في شكل حكومة عالمية أو وحدة الكنيسة و مدينة الله الأزلية باعتبارها مملكة الله عند مفكري القرون الوسطى من المسيحيين على غرار سانت أوغستين (354–430م).[9] ومع ذلك ظلت كينونة علم السياسة محكومة

بوجود وحدة تحليل تقع قاب قوسين أو أدنى من الحكومة العالمية؛ لتتحدد في الحكومة الدولتية؛ أي الدولة أو المجتمع المهندس سياسياً وفقاً للمنهاجية الرياضية والفلسفية لـتوماس هوبز (1588– 1679م)، الذي جعل من "الليفيتان" أو التنين الأفعى صورة تشكيلية للأصول الطبيعية و السياسية للسلطة، و القوة المطلقة للدولة التي تمتلك مصير ما يسمى بـ "المجتمِعِين"، أين الجميع يشكل الشخص المطلق الواحد، و التي ينبغي أن تكون قادرة على تقييد أيدي البشر من النهب و الانتقام من بعضهم البعض.[10]

و اهتداءاً على نفس السبيل تقريباً، تأسست الأفكار السياسة لمن عايشوا هوبز أو جاؤوا من بعده على شاكلة كل من جون لوك(1632– 1704م) و جون جاك روسو(1712–1778م)، أو بالأحرى من اشتهروا بنظرية العقد الاجتماعي، أين تنشأ الدول و تأخذ شكل المجتمع المنظّم سياسياً من اتفاق كلمة عصبة من الناس على حياة الاجتماع و المواطنية اختياراً و طوعيةً، و بالتالي الخروج عن الحالة الطبيعية ذات الوصالات الأسرية و العصبية القبلية.[11] لكن، وبالرغم من الانشغال الكبير بالتفكير السياسي في كيفية تشكيل و تنظيم المجتمعات البشرية لدى هؤلاء الفلاسفة و المفكرين، إلا أن نعوتاً من قبيل: "العلمي" Scientific، "التخصصي" Disciplinairy، "الأكاديمي" Academic و "الاحترافي" Professional لم تكن تطلق عليهم؛ فهل مرد ذلك هو عدم الانضباط المنهجي و التكوين عبر التخصصي، وعدم مأسسة هذا العلم بشكل صريح في جامعات ومعاهد معروفة؟ أم أن الأمر يتعلق بعدم وجود دول قومية تعمل على الاستثمار في أبناء وطنها، مع طبع تلك الصفات فيهم، منهم و إليها؟.

من الواضح أن الاقتراح الأخير يحمل مفتاح الاجابة؛ إذ أن نشوء و تبلور الفكر السياسي عند الغرب كفكر لتنظيم المجتمعات البشرية، ضبط في نهاية المطاف المفكرين بشكل خصوصي، و الناس بصورة عمومية حول الاعتقاد بحتمية اتصال وجودهم الواقعي بالدولة كموجود ذو طبيعية تاريخية، سياسية، قانونية، و مؤسسية، مع استلزام بناء معارفهم حولها انطلاقاً من هذه الطبيعة، وبالتالي يجدر السؤال حول هوية هذه الدولة التي التقت فيها فهوم مختلف القوى الاجتماعية و السياسية و المعرفية لاحترافية هذا العلم كعلم يستقل عن العلوم الاجتماعية و عن العلوم الطبيعية بعد تثاقف مناهجها ومفاهيمها، تمهيداً لانشاء كراسي حقل أكاديمي مميز بمساقاته و فروعه المعرفية و جمعياته المهنية.

2. أمركة علم السياسة المعاصر: تخصيص العلم بعد تأسيس موضوعه "الدولة"

إن إضفاء الطابع الدولتي على علم السياسة أو ربطه بدولة ما منذ البداية، يقتضي من الباحث من الناحية المنهاجية تقصّيه من جانب تطور الدراسة و التدريس و التأسيس بشكل مقارن؛ لأنه يدل أول ما يدل على إضفاء الطابع التخصصي والاحترافي المؤسسي على هذا الحقل من جانب تلك الدولة في مقابل الدول الأخرى، بالضبط مثلما يشير إليه عنوان هذا المحور: "أمركة علم السياسة" Americanization of Political Science .[12] بيد أن اللفظ "معاصر" قد يفتح التخمين بشكل واسع، سيما حول حداثته كعلم، و حول حداثة الدولة و مدى ديمقراطيتها، أو كما يعتبر ذلك صمويل هنتنغتون Samuel Huntington حينما يقول: "لا يوجد علم أمريكي لعلم السياسة، وإنما يوجد علم ديمقراطي لعلم السياسة تطور أولاً و بشكل أكمل في الولايات المتحدة. الولايات المتحدة هي أول و أكمل ديمقراطية في العالم المعاصر."[13]

قد تسمو الولايات المتحدة بشرف المعاصرة في الأسطر التي كتبها هنتينغتون سنة 1988، قبل أن تصطدم بأصالة علم السياسة في هولندا كما يؤكد ذلك أستاذ العلوم السياسية الهولندي "هانز دالدار"Hans Daalder، الذي كتب بعده بثلاث سنوات1991 مقالاً يتحدث فيه عن النسب الهولندي العتيق لهذا العلم، مجادلاً بأن السياسة كانت تدرّس رسمياً منذ سنة 1613 في جامعة لايدن Leiden University المؤسسة عام 1575، و أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من الخطاب و الفيلولوجيا و الفلسفة قبل ذلك، هذا من جهة. ويجادل من جهة ثانية بأن تدريس علم السياسة مؤصلاً بحق في غرب أوروبا أنذاك، أين يمكن العثور بشكل واضح على كرسي علم السياسة و البلاغة في جامعة أوبسالا Uppsala University بالسويد قبل سنة 1622، و الذي يُعتقد في الغالب بأنه أول كرسي لتدريس العلوم السياسة في هذه المنطقة من العالم.[14] ومع ذلك، عدم انفصال علم السياسة عن الفلسفة و الآداب، و الاتصال بحرب الثلاثين عاماً(1618-1648) ساهم في التفكير المؤسس للدول القومية عبر معاهدة وستفاليا سنة 1648 في مقابل استمرار التفكير غير المؤسس للعلم التنويري، وبالتالي يمكن القول بأن الحديث عن "أوربة" و"غربنة" لعلم السياسة في ذلك الوقت كانت تتطلب استقلاليته عن الفلسفة و الآداب تماماً مثلما تتطلب الدولة نفسها الاستقلالية عن باقي الوحدات لتنظيم شؤونها، ومن ثم سيكون علم السياسة حسب التجربة التكوينية لبلاد الغرب، هو: "علم الدولة أو علم الحرية و السيادة و الحكومة".[15] ومثل هذا الشرط قد لايتحقق بمتابعة سياق ما أورده دالدار بالنسبة لهولندا و السويد خلال القرن 17م، و ربما سيصح القول أيضاً بأن كلية الآداب في جامعة باريس خلال القرن 12م أسست لكراسي تدريس المفكرين السياسين اللاهوتيين أمثال "توماس الاكويني". لذلك فالأخذ بالسباق و السياق، ثم اللحاق أمر ضروري للاقتراب من البنية التأسيسية لهذا العلم، علاوة على أن شرط تأسيس الكراسي هو شرط أساسي للشرعية المؤسسية لعلم السياسة، لكن لا يكفي لوحده؛ فهو مقترن بما يلحقه من: "وضع لمقرراته الجامعية و موضوعاته الأساسية، و إنشاءٍ لأقسام علم السياسة في العديد من الجامعات و الكليات في نفس البلد، ضف إلى ذلك تشكيل الجمعيات المهنية و

المجتمعات المعرفية، و نشر المجلات الأكاديمية من طرف الأساتذة و الباحثين في نفس الحقل، بعد توفر قوة المحفظة أو بالأحرى تأثير الوكالات التمويلية الراعية والمعززة للمأسسة بشكل مستمر".[16] ويبدو مع تحقيق سياق القرن 17م، أن شرط الأصالة المتعلق بوجود فكر سياسي لاهوتي كان متوفراً أيضاً مع المفكر السياسي البروتستاني الانجليزي–الأمريكي "جون وينتروب" John Winthrop(1588–1649م)، الذي كتب سنة 1630 في رحلته نحو أمريكا أو ما اسماه بانجلترا الجديدة: "البحث عن مجتمع سياسي بروتستانتي لا مثيل له".[17] لكن ما يهم كثيراً ههنا، هو أن الشروط الآنفة لعلم سياسة معاصر قد تحققت إجمالاً في الولايات المتحدة قبل أي بلد آخر؛ فأول مدرسة للعلوم السياسة هناك، تأسست في جامعة كولومبيا سنة 1880، بعد أكثر من قرن من إعلان استقلال البلد،[18] وكان ذلك بعد تنصيب "جون بيرجس" John Burgess بشكل صريح كأول أستاذ متخصص في العلوم السياسية في نفس الجامعة سنة 1876،[19] خلفاً لأستاذه "فرانسيس ليبر"Francis Lieber الذي كان لايزال–سنوات قبله–متصلاً بالفلسفة و الأخلاق كما يظهر من عنوان مؤلفه "الأخلاق السياسية"، ومن إشادته بالفلسفة السياسية التي يعتقد بأنها مجموعة من الحقائق الأساسية التي ينبغي أن تكون متأصلة في ذهن كل واحد يساعد على حشد المدارس الوطنية، و ليس فكراً يدرس في الكليات فحسب.[20] وهذا إن دلّ على شيىء فهو يدل على ثقافة ومنهاجية التفكير ثم التأسيس و التخصيص لدى الأمريكيين بشكل متدرج، واعي، و سريع في نفس الوقت، ليس كمثل البلاد الغربية الأخرى؛ لأنه بالرغم من دراسة و ممارسة علم السياسة في الجامعات الألمانية–على سبيل المثال– و ما كان لعلم السياسة الألماني أو "علم الدولة" Staatswissenchaft بتعبيرهم من تأثير أساسي على علم السياسة الأمريكي خلال مرحلة نشوءه كتخصص أكاديمي مستقل؛ على أساس أنه لم يكن مجرد تخصص و إنما كان علم ممارس أيضاً، بحيث يشغل أساتذته مناصب سياسية كمشرّعين و مستشارين، وباعتبار أن تأسيس مدرسة العلوم السياسية بجامعة كولومبيا كانت نتيجة "التقليد الواعي" Conscious Imitation لنظام الحلقات الدراسية(الندوات) المستخدم في الجامعات الألمانية وفي المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس(المنشأة سنة 1872)؛[21] إلاّ أن احترافية العلم بشكل عام و العلوم الانسانية و الاجتماعية بشكل خاص في ألمانيا لسنوات بعد ذلك(على الأقل منذ سنة 1904) كانت شاقةً و صعبةً، بسبب ضعف بيروقراطية الجامعة من ناحية التوظيف و التسيير، و متابعة المعارف الحديثة بما تحتاجه من وسائل تقنية و مخابر بحث، مقارنةً بالبيروقراطية الأمريكية التي كانت أكثر تطوراً، حيث تمكّن في الغالب النابغبين من الخِرّجين من الوصول إلى مناصب الأستاذية.[22] وهي المناصب التي استثمرها أساتذة علم السياسة الأمريكي بشكل احترافي في تشكيل "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية"American Political Science Association سنة 1903 باعتبارها منظمة مهنية لتشجيع جودة التعليم العالي حول السياسة و تعزيز البيئة المهنية للعلوم السياسية.[23] غير أن الشيىء الأكثر أهمية في هذه الجمعية بالنسبة لموضوعية و علمية علم السياسة هو دستورها الذي تشجع المادة الثانية منه: "الدراسة العلمية للسياسة، القانون العام، الادارة والدبلوماسية"،[24] والتي يمكن قراءة مضمونها من خلال هدفين رئيسيين: الأول منهاجي

معرفي(ابيستيمو–ميثودولوجي)، يتعلق باضفاء الطابع التجريبي على دراسة علم السياسة، و الثاني وجودي معرفي(ابيستيمو–انطولوجي)، يتصل بالتفكير في تفريع و توسيع المواضيع التي يدرسها علم السياسة، سيما موضوع الدبلوماسية جوهر "العلاقات الدولية"؛ وهو التفكير الذي دفع إلى تأسيس هذه الأخيرة كحقل مستقل بدايةً من إنشاء "كرسي وودرو ويلسون للسياسة الدولية" Woodrow Wilson Chair of international politics في جامعة ويلز(ابيرستويت) سنة 1919 عن طريق اللورد دافيد دافيسDavid Davies.[25] وبالتالي كان هذا الحقل الجديد بالنسبة لعلم السياسية بمثابة "علم سياسة في مستوى دولي" أو "سياسة دولية" من وجهة موضوعية و واقعية، أو كما وسمها الأمريكي "بول غاينش" Paul S. Reinsch كعنوان لمؤلفه سنة 1900،[26] ومن ناحية تجريبية منهاجية تم اعتباره بمثابة "علم سلوكي للسياسة الدولية" بعد مؤلف مورتن كابلان"Morton A. Kaplan: "النظام والعملية في السياسة الدولية"، الذي حاول من خلاله تغيير طريقة بناء النظرية في هذا الحقل عن طريق نمذجة نظم نظرية بخصوصها.[27]

وفي الواقع، لم تخلص هذه العلملية المتداخلة من ضبط علم السياسة والعلاقات الدولية على مستوى الموضوع والمنهج إلى بناء نظم نظرية للسياسة الدولية فحسب، و إنما إلى تأسيس نظام دولي لسياسة علم السياسة الأمريكي، وهذا بناءاً على القدرات التنظيمية داخل الولايات المتحدة، و بداية تحكمها في التنظيم و المأسسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كدورها في تشكيل منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما وكالتها المتخصصة في التربية، العلم والثقافة(اليونيسكو)، ومن ثم الدور الرئيسي لعلم السياسة الأمريكي في التأثير على مأسسة علم السياسة عبر العالم، كما توضّحه بشكلي جلي العديد من المقالات المتضمنة في الكتيب/الدليل الدولي لعلم السياسة International Handbook of Political Science.[28]

3 – السياسة الدولية لعلم السياسة: حكم المعرفة عبر المنظمات و الجمعيات الدولية:

إن الكتاب المفتاحي الذي يظهر حقيقة السياسة الدولية لعلم السياسة، الموجهة من الغرب – بقيادة الولايات المتحدة–إلى بقية دول العالم، هو ما نشرته اليونيسكو تحت عنوان: "علم السياسة المعاصر: دراسة للمناهج، البحث و التعليم" سنة 1950. و هو عبارة عن واحد من أول المشاريع المنهاجية لعلم السياسة بدلاً من أي فرع آخر من العلوم الاجتماعية التي عنيت بها هذه الوكالة المتخصصة. و كما يكتب صاحب مقدمة هذا الكتاب، المؤرخ والسياسي الايطالي "ماسيمو سالفادوري" Massimo Salvadori، يعود السبب في هذا الاختيار الانتقائي لعلم السياسة إلى اعتبار أن هذا الأخير: " فرع متميز من التفكير و التكهن بشأن الظواهر السياسية أو تاريخ هذه الظواهر، كما أنه من التطورات الأخيرة إلى حد ما، و بالتأكيد الأكثر حداثة من العلوم الاجتماعية الأخرى مثل: القانون والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع".[29]

عامٌ واحدٌ قبل نشر هذا الكتاب(سنة 1949)، كتب الأمريكي "كوينسي رايت" Quincy Wright كأول رئيس للجميعة الدولية للعلوم السياسة يقول: "كنت منبهراً بسبب الإجتماع الأخير لتشكيل الجمعية الدولية لعلم السياسة في باريس، بالنظر إلى عدم وجود جمعيات لعلم السياسة في العالم، مع غياب الايمان بين العديد من الناس بأن علم السياسة ممكن... واحدة من بين مهام الجمعيات الدولية في العلوم الاجتماعية هي محاولة نشر ما نعرفه في الولايات المتحدة عن العلوم الاجتماعية إلى بقية العالم".[30]

تؤكد مراجعة مضمون الاقتباسين السابقين بأن هناك علاقة وثيقة بين المجال الوظيفي لليونيسكو و ظهور الجمعية الدولية للعلوم السياسية، على أن طبيعة العلاقة هاته تتروح بين التفكير و التأسيس و الدعم؛ فإقرار الوكالة بأهمية علمية السياسة كتخصص، و تفكيرها في ضرورة اتصاله بمنظمة دولية، دعم جهود تأسيسه كحقل علمي، وكان ذلك في اجتماع اليونيسكو في العاصمة المكسيكية سنة 1947، أين تم اعتبار علم السياسة بشكل رسمي كمجال يحتاج إلى تطعيم، وهذا التطعيم ينبغي أن يكون من أيدي أبناء هذا الحقل. و لتحقيق ذلك بدأت أولى المحاولات سنة 1948 من طرف أستاذ علم السياسة النمساوي الأمريكي "وليام ابنستاين"William Ebenstein لتعبئة و انتقال علماء السياسة عبر الحدود الوطنية، فجاء القرار بعد سنة من هذه الجهود بجلب العلماء و إطلاق الجمعية الدولية لعلم السياسة اثر إجتماع تم في باريس ما بين 12 إلى 16 سبتمبر سنة 1949، حيث حضره ثلاثة وعشرون أستاذاً، برئاسة عالم السياسة الفرنسي "ريمون آرون" Raymond Aron، مع تعيين الأمريكي كوينسي رايت كأول رئيس لها.[31]

و بالتالي تعد السرعة الكبيرة لحركيات التأسيس الوكالاتي و الجمعوي المتخصص على المستوى الدولي قوةً معياريةً لحكم/حوكمة المعرفة في مجال العلوم السياسية أنذاك، حيث كانت و لازالت تعمل بمنطق نيوليبرالي؛ إذ تسعى دائماً إلى خفض تكاليف تحويل المعارف و العلوم و البحوث في العلاقات الدولية في اطار التعاون العلمي و الثقافي و الحضاري الدولي، وههنا يختفي الدور القيادي الولايات المتحدة وراء دور الفاعل المنسق لعمليات التفاوض في هذا الشأن بين العديد من الدول المنضوية تحت حكم الوكالة الأممية في إطار رسمي، و تلك المنخرطة في الجمعية الدولية في إطار غير رسمي، و دور الفاعل المتخذ للقرار في مقرَيْها في العاصمة الفرنسية باريس، و المصدر له عبر تقارير تحدّد مناهج، و برامج موحدة، أو على الأقل مساقات مشتركة لتعليم المعرفة العلمية السياسية داخل الدول التي استحدث في بعض جامعاتها أقسام خاصة بها، كتلك التي شارك بحّاثتها بمقالات حول المناهج و النظريات و المؤسسات، وحول العلاقات الدولية و تنظيم التعليم و البحث في علم السياسة، كما جاءت في كتاب اليونيسكو المذكور آنفا على غرار: ألمانيا و النمسا، الهند، فرنسا، سويسرا، الولايات المتحدة، الأورغواي، السويد، الشرق الأوسط، كندا، بولندا، جمهورية الأرجنتين، المكسيك، البرازيل، إيطاليا، اسبانيا، هولندا، بريطانيا العظمى، اليابان، استراليا، بلجيكا، الصين، الاتحاد السوفياتي.[32] و يبقى الأمر المهم في ذكر هذه الدول هو أن أغلب المقالات تمحورت حول

دراسات حالة فرنسا و الولايات المتحدة، ثم الاتحاد السوفياتي وبريطانيا، و بدرجة أقل ألمانيا، مع العلم بأن الدول الأربع الأولى من البلدان المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1945/10/24. [33] إن مكانة اليونيسكو في علم السياسة ومكانة علم السياسة في اليونيسكو كمنظمة تحاول منذ أول شبابها أن تحكم المعرفة ضمن هذا المجال بمنطق يتراوح بين التعددية و عبر الوطنية، بما يتيح لها في نهاية المطاف الانتشار وتحقيق نفس الريادة في باقي العلوم الاجتماعية، حتّم عليها أن تسد فجوة الحكم من جانب اقتصادي سياسي؛ وهنا يتعلق الأمر بالاستقرار السنوي لميزانية المنظمة. و يبدو أن ذلك قد تحقق بالفعل مع ميزانية مستقرة إلى حد ما سنة 1960. والجدير بالذكر أن علماء الاجتماع هم من اشتركوا في ضبطها، بما أتاح الفرصة لتعيين موظفي علم الاجتماع من المكتب الرئيسي لليونيسكو إلى موظفي التعاون العلمي وإلى مقر اللجان الاقليمية في المنظمة الأممية.[34] وعلاوة على السياسة الداعمة من جانب اليونيسكو باسم المنظمات غير الحكومية مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسة و الجمعية الدولية للعلوم السياسة؛ باعتبار أنها هي من ساعدت على إنشاء هذه الأخيرة،[35] كان واحد على الأقل من قبل الباحثين المهتمين له إعتقاد بأن ذلك يوفر وسيلةً لرفع مكانة اليونيسكو في ميدان علم الاجتماع على غرار علم السياسة.[36] غير أن الأمر لم يتوقف عند حكم المعرفة و تثبيت مكانة اليونيسكو داخل التخصصات المتنوعة للعلوم الاجتماعية من خلال القوى الكبرى الغربية–خصوصاً فرنسا و الولايات المتحدة– وإنما تحول إلى اختراق الفضاء التفكيري الاقليمي للقوى المتوسطة في الشرق الأوسط مثل: تركيا و إيران، وبعض الدول العربية المنضمة للهيئة الأممية آن تأسيسها مثل: مصر، سوريا، العراق، ولبنان. وهي الدول التي تمحورت حولها إحدى المقالات المتضمنة في كتاب اليونيسكو السابق(علم السياسة المعاصر)، بالتركيز على جذور تطور علم السياسة مع بداية بعض الكتابات العربية حول مبادئ هذا العلم، النظرية السياسة و تاريخ الأفكار السياسية، بالتركيز على الكتابات السورية، المصرية و اللبنانية التي تعود إلى منتصف العشرينات، الثلاثينات و الأربعينات في مواضيع مؤلفات مثل:علم السياسة لعارف الخطيب(دمشق 1925)، علم السياسة لأحمد محمد ابراهيم(القاهرة 1933)، وعلم السياسة لمحمد وفيق(القاهرة 1935)، حقوق الرجل لرئيف خوري(بيروت1937)، و ما ينبغي معرفته بشأن القومية لنفس المؤلف(القاهرة 1941)، والمذاهب السياسية المعاصرة لعلي أدهم(القاهرة 1943).[37] كما ركز المقال أيضاً على الكتابات المتعلقة بالمؤسسات السياسية، العلاقات الدولية، بالاضافة إلى بدايات التعليم و البحث.[38] وهذا المجال الأخير هو ما يهم بالتأكيد، لأنه يكشف عن مدى سلامة ارتكاز البناء العربي للعلوم السياسية على قاعدة من التفكير و التخصص و التأسيس، دون تحصيلها باعادة الفكر الغربي كتابةً باللغة العربية، ومن ثم الوقوع في مصيدة التقليد باتباع الغربي و النقل إلى العربي، ولو كان ذلك بمعرفة ناقصة أو غير تخصصية.

4- تحصيل العلوم السياسية العربية: بناء غربي متنقل في موطن عربي ناقل

حتى و إن حاولت اليونيسكو عبر منشورها لعلم السياسة المعاصر أن تضبط زمن مأسسة تخصص علم السياسة في الدول العربية ابتداءاً من النصف الثاني من القرن الـ19 مع إنشاء الجامعة الأمريكية ببيروت سنة 1866، و في اطارها قسم لعلم السياسة يقدم محاضرات في القانون الدولي و الروماني و النظرية السياسية و تاريخ الأفكار السياسية، ثم محاولتها ضبطه مع إنشاء معهد العلوم السياسية بجامعة القديس يوسف سنة 1881 و انقسامه إلى فرعين: دبلوماسي واداري و اقتصادي ومالي؛ إلا أن الصحيح من كل هذا هو تاريخ نشأة الجامعة الأولى فحسب،[39] إذ تعود في أصلها إلى إنهاء مهمة المبشّرين الأمريكيين في لبنان و سوريا، ثم دعوة الأب المؤسس الدكتور الأمريكي "دانيال بليس" Bliss Daniel بانسحاب بعثة العمل التبشيري في لبنان قصد تأسيس كلية للتعليم العالي، و التي من شأنها أن تشمل التدريب الطبي. وقد حملت في البداية إسم "الكلية السورية البروتستانتية" إلى حين تغييرها إلى الجامعة الأمريكية عن طريق مجلس أمناء جامعة ولاية نيويورك سنة 1920. و في الواقع، لم يكن في الجامعة الأمريكية ببيروت كلية خاصة بالعلوم السياسية أصلاً أو قسم ملحق بكلية للحقوق أو الاقتصاد أو التجارة كما في التقاليد البريطانية و الفرنسية، بل جل الكليات المعتمدة حتى الآن هي: كلية الاداب و العلوم 1866 وضمنها كلية التجارة التي تأسست في وقت لاحق، كلية الطب 1867، مدرسة الصيدلة 1871، كلية الهندسة والعمارة 1951، كلية الزراعة والأغذية 1952، كلية الصحة العامة 1954.[40] وحتى و إن كانت محاضرات علم السياسة كائنةً أنطولوجياً، فذلك لوجود كلية الآداب و العلوم أو كلية التجارة، ولن تكون مدركة صراحةً من الناحية المعرفية والتخصصية و اللغوية؛ لأن التدريس كان أمريكياً بلغة انجليزية، كما أن أول برنامج في الادارة العامة في كلية الآداب و العلوم لم ينشأ إلاّ بين 1951-1952، و قسم الدراسات السياسية و الادراة العامة المعتمد حالياً، تأسس خلال السنة الجامعية 1957-1958، وسمي قبل هذه السنة بقسم العلوم السياسية و القانون.[41] وعليه يصح هذا الادعاء فقط، باستقراء واقع إنشاء قسم العلوم السياسية في جامعات عربية أخرى مثل: جامعة القاهرة في مصر، التي اعتمدت هذا التخصص تحديداً في كلية التجارة بتاريخ 22 أوت 1935، بعد أن كانت تقدم محاضرات في الاقتصاد السياسي في المدرسة العليا للتجارة منذ سنة 1911، و بعض المحاضرات القانونية في كلية القانون منذ سنة 1925.[42]

وعليه، يتوضح قبل تولية الوجه شطر جامعات عربية أخرى بأن تأسيس علم السياسة العربي كان تحصيلاً حاصلاً لأنماط وأنظمة أكاديمية أمريكية وفرنسية بالنسبة للبنان في جامعة بيروت وجامعة القديس يوسف، و بريطانية بالنسبة لمصر،[43] التي أسست في جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية سنة 1960 على شاكلة كلية لندن للاقتصاد، و كذلك بالنسبة للعراق الذي أنشأ داخل موطنه إبان الاحتلال البريطاني وفترة الانتداب كلية التجارة والاقتصاد سنة 1918، أين تم تدريس مادة الاقتصاد السياسي، علاوة على مدرسة الحقوق المنشأة سنة 1919، و التي تحولت إلى كلية الحقوق سنة 1920 بعد أن ألقيت في أقسامها دروس تخص مادة الحقوق الدستورية و الحقوق العامة للدولة، و التاريخ والاقتصاد السياسيين، إلى حين

أضيف علم السياسة كمادة لتدريسها في نفس الكلية ابتداءاً من سنة 1955، وبالتالي لم تكن كتخصص صريح إلا سنة 1959، بعد تأسيس قسم العلوم السياسية بكلية الآداب في جامعة بغداد، وتولي الدكتور "فاضل زكي محمد" رئاسة القسم، مع العلم بأنه كان من بين الحاصلين على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولورادو الأمريكية سنة 1956.[44]

يبدو أن هذا ما حصل تقريباً مع تأسيس علم السياسة في دول شمال افريقيا. فالجزائر على سبيل المثال لم تشهد تأسيساً مبكراً لعلم السياسة عبر أقسام وكراسي بيداغوجية في دولة مستقلة إلاّ ما بين سنتي 1985-1986 في جامعة باتنة. هذا باستثناء "معهد الدراسات السياسية" الذي أسسه المستعمر في الجزائر العاصمة بموجب المرسوم المؤرخ في 02 أوت 1949، و الذي يعود في أصله إلى الاصلاحات الادارية التي بدأها "ميشيل دوبريه" Michel Debré(الوزير الأول في الجمهورية الخامسة) قبل ذلك بأربع سنوات بدءاً من الأمر المؤرخ في 09 أكتوبر 1945، القاضي بإنشاء "المدرسة الوطنية للادارة و معاهد الدراسة السياسية"، ولو أنها كانت موجودة منذ مرسوم 19 نوفمبر 1941، الذي تأسس بموجبه "معهد الدراسات الادارية، الاجتماعية و الكولونيالية"، حيث كان ملحقاً بجامعة الجزائر العاصمة قبل أن يتحول إلى "مركز للدراسات السياسية و الادارية". إصلاحات دوبريه أضافت إلى ذلك خمسة مراسيم، بما فيها مرسوم معهد الدراسات السياسية في باريس كبديل عن المدرسة المجانية للعلوم السياسية،[45] وهو المعهد الذي أداره بعض الجزائريين الفرنسيين(1981)، ممن ترأسوا الجمعية الدولية للعلوم السياسية(1994-1997)، بعد أن ادارة معهد الدراسات السياسية في الجزائر(1962-1965).[46] "جون ليكا"Jean Leca هو ذلك الشخص الذي بعد أن ترأس المعهد، حدد أهدافه الكلاسيكية، باستكمال التعليم من كليات الحقوق و الاداب، التدريب للمهن الادارية، و جمع الوثائق لتدريس المواد السياسية و الادارية، و الاجتماعية و الاقتصادية.[47]

ومع ذلك لم يدم كثيراً استقرار علم السياسة في الجزائر على التقاليد الفرنكوفونية، ليتحول نحو التقاليد الانجلوساكسونية؛ بعد عودة بعض الحاصلين على شهادات التخرج و الماجستير والدكتوراه من الجامعات البريطانية و الأمريكية، و الذي كان من أبرزهم الدكتور "مبروك غضبان"، خريج جامعة واشنطن و الحائز على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الباني بنيويورك للسنة 1984-1985، كما درس بها؛[48] ليقوم بتأسيس قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق في جامعة باتنة بعد عودته بسنة، رفقة المؤرخ الراحل "رابح بلعيد"، الذي حصل كأول جزائري على شهادة ليسانس من جامعة سان فرانسيسكو بكاليفورنيا سنة 1957 .

وليس هذا من الاشادة في شيىء، و إنما عقد مقارنة بسيطة على طول المحاور السابقة، يعكس الكثير من التأخر للتأسيس الأكاديمي و البيداغوجي للعلوم السياسية و العلاقات الدولية في العديد من بلدان العالم العربي مقارنة بعلم السياسة الغربي. و هذا يؤكد الافتراض منذ البداية بأنه عبارة عن تقليد لا يمكن وصفه إدراكياً بالواعي أو بالأعمى، و إنما ايديولوجياً هو تقليد تبعي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعني التحصيل الأكاديمي في الخارج، و التفكير بالعودة و التأسيس ثبوت افتراضين أساسيين في هذا السياق:

الأول، يتعلق بمأسسة علم السياسة العربي أكاديمياً بعد الانتقال إلى الدول الغربية، و بعد ذلك نقل ما اكتسب من معرفة علمية إلى الدول العربية بلغة عربية. أما الثاني فيتصل بمفارقة تخصيص و تأسيس علم السياسة الغربي في موطن عربي، قبل تأسيس و بناء موضوعه الواقعي (الدولة). و تبقى الفرضية الحاسمة التي تحتاج إلى إثبات عند مخرج هذا البحث، مرهونة بامكانية الاستمرارية في التقليد، و التبعية السياسية للدول الغربية في تحصيل معرفة تنبع من التجارب التكوينية للآخرين، على أساس نقل وإعادة كتابة وتدريس التراث الفكري و السياسي الغربي كما هو، مع تغيير اللغة إلى العربية فحسب، أم هناك تغير في التفكير نحو إعادة تأصيل التراث السياسي العربي والاسلامي، و النظر في ضوئه إلى ظواهر علم السياسة و العلاقات الدولية نظرةً كونيةً حضاريةً و شرعيةً، حيث يظل الهدف معها دائماً مقاربة الحق بالمصادر المرجعية الصحيحة، و العقول الصريحة.

5 – معضلة إعادة بناء الهوية الاسلامية لعلم سياسة عربي: بين الاستمرارية و التغيير

إن القول بإعادة بناء علم سياسة عربي وفقاً للمصادر التأسيسية المرجعية و المراجع الفكرية السياسية الاسلامية، يقتضي وجود فهوم مشتركة حول ذلك، بحيث تعيد من الناحية الثقافية تشكيل هوية علم السياسة ليس على أساس تصادمي مع هويته الغربية، بإبطال كل ما قد يوافق الحق و لو كان من صالح الأعمال بما أنه يأتي من الآخر، ولكن بالاعتراف به لما فيه من مصلحة، و ما دامت السياسة تقوم من الناحية الادراكية على "عدم مخالفة ما نطق به الشرع" ، ومن ناحية الممارسة على" ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح و أبعد عن الفساد، و إن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، و لا نزل به وحي" أو كما اختصر ذلك ابن عقيل الحنبلي.[49]

إذاً؛ فالمعادلة تضم ثلاثة مفاهيم أساسية: الشرع، الفعل، الصلاح. أما الشرع فما يوافقه في هذا السياق إما علم أو عقيدة؛ و المقصود بالعلم: "إدراك الشيىء على ماهو عليه و إصابة الحق قطعاً مع مطابقة الشرع و واقع الأمر، وهنا يكون أخص من العقيدة من حيث أنها عقد وحكم القلب على الأمر بالاثبات أو النفي مع إصابة الحق أو عدم ذلك، بحيث تكون موقوفة على مطابقة الواقع أو الشرع".[50] أما الفعل، فيؤدّى بـ: "الاستطاعة الحقيقية والقوة، و القدرة التامة لاصدار الفعل، كما يسترشد بالعقل الفعلي الذي تصير فيه النظريات مخزونة عند قوة عاقلة بتكرار الاكتساب، بحيث يحصل لها ملَكة الاستحضار متى شاءت".[51]

و أما الصلاح، فهو مقصد يتم بصلاح العباد في دينهم و أنفسهم و عقولهم و أموالهم و نسلهم، و يُقترَب منه كموضوع بالطريق الواضح و هو المنهاج البيّن بالشرعة. ومن هنا تظهر المعادلة في كل حلقة متصلة اتصالاً وثيقاً، حيث تبدأ بالشرع و تنتهي بالمنهاج لتعود إلى الشرع مرة أخرى، وبالتالي فإن ما سيق مجتمعاً في هذه المعادلة من ثوابت و متغيرات ينتهي معناه عند المصادر الأصيلة و الوسائل العملية، و الطرق الواضحة و الغايات السامية التي ينبغي إعادة التأسيس من خلالها لعلم سياسة عربي، لا يخالف الشرع و لا يتجاوزه لهوى فلسفي واعتقادي؛ فيرميه في غيابات ما هو غيبي، حيث لا يدركه العقل لفقدانه الدليل العلمي، ثم يقع به في فتنة التفكير ليغرق في فتنة التكفير المصحوبة بلغة الاتهام.[52]

لكن ما يحدث في الحقيقة على المستوى التفكيري للعقل العربي من عملية للفصل بينها(التفكيك و التهديم أو التخلي) هو ما يقر استمرارية التقليد غير المستقل بخصوصية الهوية العلمية، التي أمكن لها أن تفهم واقعها بكل مطابقة. لكن لما حصل ذلك استسهل على مستوى التسييس التحكم في هذا التقليد، ومن ثم تعطلت فرص إعادة التأسيس. و لا جرم أن المعضلة تبدأ من غياب فهم مشترك لإعادة البناء بما يوافق دين الحق؛ فتعلَن بذلك بداية الفصل بين العلم و السياسة و الشرع، ويقوم فهم يصل العلم بالسياسة مع إقصاء الشرع بحجة الدين، و اعتبار كل ماهو ديني ذاتياً وقيمياً غير موضوعي بالنسبة لمن يقلد الفكر الوضعي.[53]

بينما في حال اتصال العلم بالشرع، و تأسيس العلوم شرعية، ينشأ فهم أصولي للسياسة كفعل لمقصد شرعي يدرس ضمن حدود هذا الفن، لكن مع انحباسه هنالك دون نقله كمادة أساسية في علم السياسة. وحتى لو كانت هناك اجتهادات من بعض الفهوم بشأن اقتران السياسة بالشرع أو إعادة و صلهما بالعلم، فستقرر و تساق من جهة التدريس ضمن مادة تاريخ الفكر السياسي مع تمييزها في محاور أو في مواد مثل: "تاريخ الفكر السياسي الفلسفي عند الفارابي و ابن سينا، و تاريخ الفكر الفقهي عند الماوردي و ابن تيمية، و تاريخ الفكر السياسي الكلامي للقاضي عبد الجبار المعتزلي و الشريف المرتضى، والفكر السياسي الاجتماعي لدى ابن خلدون و ابن الأزرق"؛ لتبدو كجزء من قابلية إعادة التأصيل لعلم سياسي عربي في جامعة عربية هي جامعة بغداد العراقية؛ ولو أن تقديم هذه المقررات لا يكون إلا في السنة الثالثة، مع محاولة تتميمه في السنة الرابعة بالفكر السياسي العربي الاصلاحي و النهضوي.[54]

و نحو التغيير وإعادة الاصلاح و التأسيس الفكري بعد خبرة تدريس علم السياسة بشكل عام و تاريخ الفكر السياسي بشكل خاص في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية في جامعة القاهرة، تتجسد في خبرة أستاذ المادة البروفيسور "مصطفى محمود منجود" لدى تدريسه تاريخ الفكر السياسي الاسلامي نية تحقيق المعادلة السابقة، التي يتلازم فيها العلم و الفعل و الصلاح. إذ يؤكد أن الهدف من معرفته و تعليمه هو الاصلاح و العمل به. بيد أن الصعوبة التي تواجه هذا المسعى بحسبه تقع بين متلازمتي العلم و الفعل(التعليم)، و تكمن بالضبط في الخطط التدريسية المتباعدة زمنياً؛ إذ يتم تدريسه ثلاث مرات: "مرة ضمن تطور الفكر السياسي في المستوى الثاني قبل التخرج؛ ومرة كمقرر متخصص اختياري ضمن نفس السنة؛ ومرة كمقرر متقدم اختياري في مرحلة الدراسات العليا". و الأكثر من هذا الخلل، يلفت الأستاذ إلى مشكلة التحقيب الزمني لتدريس الفكر السياسي الاسلامي، حيث يكون في غالبه متراتباً تطورياً وفق الكرونولوجيا الغربية؛ فيتم اختصاره في زمن العصور الوسطى كما هو معمول به في معظم الجامعة العربية(الجزائر من بينها).[55]

لكن ما يثير الاشكال فعلاً بالنسبة للأستاذ نفسه، و بالنسبة إلينا هو مدى الاستمرارية أو القطيعة فيما يتيحه الفكر السياسي الاسلامي بالنسبة للفكر و الواقع السياسي المعاصر، حيث تغيرت الظواهر السياسية، لا سيما ظاهرة الدولة و الحكم على المستوى القومي و الدولي بفعل التحكم والاختراق الخارجي.[56]

و بالخروج من التدريس والولوج إلى ميدان الكتابة و البحث، تظهر هناك معضلة تأسيسية أخرى على المستوى المنهاجي، وسمها الدكتور نصر عارف بإشكالية التعميم قبل استقراء و تأصيل التراث السياسي الاسلامي، حيث أظهر من خلال دراسة كمية في هذا الشأن بأن 6% ممن كتبوا في هذا التراث لم يطلعوا على مصادره المباشرة، لا بالاستقراء و لا بالتأصيل، و اتجهوا مباشرة إلى تعميم الحكم على هذا التراث بالسلب أو بالإيجاب؛ أي و كأنهم لاحظوا أو جربوا أو استبانوا الواقع الذي كتب بشأنه.[57] و على أساس ذلك هي مفارقة و معضلة منهاجية لإعادة بناء هوية إسلامية لفكر و علم سياسة عربي، لولا أن وصف الاسلام كثيراً ما يسقط عن المنهاجية و يلتحق بالنموذج المعرفي الذي يجعلها هي أيضا تتأسس بهوية الفهوم و القيم المشتركة للعارفين بالعلاقة الحقيقية بين الانسان و الكون و الحياة و الله.[58] و لاريب في أن هذا ما دأب عليه و اجتهد في تحقيقه ضمن حقل العلاقات الدولية –على غرار علم السياسية– ثلةٌ من المفكرين، الأساتذة، و الباحثين، وهم أولئك الذين أسسوا جماعة علمية في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وتقاسموا في اطارها مفاهيم و قيم و معايير مشتركة تجاه ما وسموه بـ"مشروع العلاقات الدولية في الاسلام" منذ 1986، أو ما حاولت الدكتورة نادية مصطفى نقله بعد عشر سنوات من المشروع الذي صدر في اثنى عشر مجلد نحو عملية لبناء منظور اسلامي للعلاقات الدولية في الاسلام، في اطار مقارن مع منظورات العلم الأخرى. وقد كان ذلك بعد بحثها إشكاليات الخبرة و البحث و التدريس في هذا الحقل.[59] ومثل هذه التجربة البنائية السريعة و الاجتهادية، تحتاج إلى تعميم في الجامعات العربية و الاسلامية الأخرى، لكونها تتجاوز التقليد– ولو أنها تتعثر بالتسييس على المستوى المقررات التدريسية– نحو التفكير في المشاريع العلمية و التأسيسات الأكاديمية المتخصصة و الخاصة، فتساهم بذلك في إعادة تأسيس الهوية الاسلامية لعلم سياسة عربي.

خاتمة

في اختتام هذا البحث، وبعد اختبار افتراضاته الأساسية أمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. نشوء الفكر السياسي عند الغرب كفكر لتنظيم المجتمعات البشرية، دفع المفكرين بشكل خاص و الناس بشكل عام إلى الاعتقاد بحتمية اتصال وجودهم الواقعي بالدولة كموجود ذو طبيعية تاريخية، سياسية، قانونية، ومؤسسية. وعلى أساس هذا الموجود حاولوا إعادة بناء التفكير السياسي وعلم السياسة.
2. كثيراً ما ترتبط هوية علم السياسة الغربي بالهوية الأمريكية؛ نظراً للبيروقراطية المتطورة في الجامعات الأمريكية من ناحية التوظيف و التسيير، و متابعة المعارف الحديثة بما تحتاجه من وسائل تقنية و مخابر، مع تمكينها النابغبين من الخرّجين من الوصول إلى مناصب الأستاذية، وهي المناصب التي استثمروها في الاجتماع العلمي و الانتظام الجمعوي المهني.
3. علم السياسة الأمريكي قام أكاديمياً على التقاليد الجرمانية و التقاليد الفرنسية، أما معظم الجامعات العربية والاسلامية، فقد نشأ علم السياسية فيها إما على تقليد أمريكي، بريطاني، أو فرنسي، ولو أن الواقع السياسي والتاريخي الفعلي يثبت مفارقة تخصيص و تأسيس علم السياسة الغربي في موطن عربي قبل تأسيس و بناء موضوعه الواقعي –الدولة–في هذا الموطن، بسبب تعرض تلك الدول العربية للاستعمار أو الانتداب مثل: سوريا، مصر، العراق، الجزائر.
4. أدت العملية المتداخلة من ضبط علم السياسة والعلاقات الدولية على مستوى الموضوع والمنهج إلى بناء نظم نظرية للسياسة الدولية، وإلى تأسيس نظام دولي لسياسة علم السياسة. وقد قام هذا النظام علاقة وظيفية لحكم علم السياسة دولياً بين اليونيسكو و الجمعية الدولية للعلوم السياسية.
5. مأسسة علم السياسة العربي أكاديمياً، تم بالانتقال نحو دراسته في الجامعات الغربية، سيما الأمريكية و البريطانية، ثم العودة و نقل ما اكتسب من معرفة علمية إلى الدول العربية بلغة عربية. ولئن عثر على اجتهادات تعيد التأصيل قصد تجاوز التقليد، فإنها تتعثر بالتسييس على مستوى المقررات التدريسية.
6. لا يمكن إعادة بناء علم السياسة الغربي وفق تقاليد الاسلام، و إنما يمكن بناء هوية إسلامية مستقلة لعلم سياسة عربي، عبر اطلاق مشاريع بحثية تبدأ من نص لاريب فيه، و نقل صحيح لا ضعف يعتريه، و عقل صريح مستبصر نبيه يكتب بكل اللغات، حتى يكون سبباً في انشراح الصدور للاسلام.

الهوامش

[1] Ian, Craib(1992). Modern Social Theory: From Parsons to Habermas, 2 [ed].ed. New york: Routledge. p. 6. pp. 9, 10.

وقصد الإطلاع بشكل أيسر، يمكن العودة إلى نسخة الكتاب المترجمة إلى اللغة العربية: ايان، كريب، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص. 24، ص، ص. 28، 29.

[2] جيل، دولوز، وفليكس، غتّاري.(1997). ما هي الفلسفة. ترجمة: مطاع صفدي. بيروت: مركز الانماء القومي، ص. 6.

[3] John E., Trent and Michael, Stein(1990). The interaction of the state and political science in canada: a preliminary mapping. in David Easton, Luigi Graziano, and John Gunnell (eds.), The Development of Political Science: A Comparative Survey. New york: Routledge. p. 37.

[4] Nasr M., Arif (2009). The crown of sciences: Can it be just a science? Thejourney of political science in the 20th century. **African Journal of Political Science and International Relations.** 3 (11). 477-489. http://www.academicjournals.org/ajpsir

[5] لا يمكن بأي حال غض الطرف على ما سبق الفكر السياسي اليوناني من فكر قانوني سياسي يتصل بحضارات الشرق القديم مثل: الحضارة المصرية واصلاح الحياة السياسة بعد تيوقراطية الكهنة عن طريق الحكيم المصري إبيورو(2300ق.م)، حضارة بلاد الرافدين التي تبدأ على الأقل من شرائع أورنمو حوالي 2211 ق.م و التي ينظم مضمونها الحياة بين الحاكم و الحكومة و الرعية، الحضارة الهندية وما أتت به قوانين مانو 1350 ق.م الى دستور كوتيلانشا 320 ق.م كأول دستور سياسي علماني للهند فصل بين الدين و الدولة، الحضارة الصينية المعلومة فكراً و سياسةً و أخلاقاً بتعاليم كونفوشيوس التي تعود إلى نحو 379 ق.م). راجع أكثر: عصمت نصار(2013). الدستور بين تصورات الفلاسفة و منطق الساسة. **هرمس**. 2(1). 13-48.

[6] Robert E., Goodin and Hans-Dieter, Klingemann(1996). Introduction to Political Science. UK: Oxford University Press, p. 52.

[7] Nasr M., Arif. Op, Cit., p. 477.

[8] أرسطو، طاليس(من دون سنة). السياسة. الترجمة إلى الإغريقية: بارتلمي ستانهيلير، و إلى العربية: أحمد لطفي السيد. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص. 6.

[9] محمد، نصر مهنا(1999). في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص. 112.

[10] توماس، هوبز(2011). الليفياتان: الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة. ترجمة: ديانا حرب و بشرى صعب. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، و دار الفارابي، ص ص. 191، 192.

[11] جون، لوك(1959)، في الحكم المدني. ترجمة: ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع.

[12] Robert E., Goodin and Hans-Dieter, Klingemann, Op, Cit., p. 4.

[13] John E., Trent and Michael, Stein, Op, Cit., p. 39.

[14] Hans, Daalder (1991). Political science in the Netherlands. **European Journal of Political Research**. 20 (3-4). 279–300. DOI: 10.1111/j.1475-6765.1991.tb00271.x

[15] J. W., Burgess(1897). Political Science and History. **American Historical Review**. 11(3). 401-408. http://about.jstor.org/participate---jstor/individuals/early---journal---content.

[16] Nasr M. Arif, Op, Cit., p. 479.

[17] Michael J., Rosano (2003). john winthrop, john cotton and Nathaniel Niles : the basic principles of puritan political thought. in Bryan-Paul Frost and Jeffrey Sikkenga .eds. History of American Political Thought. UK: Lexington Books, p. 25.

[18] كانت تسمى في عهد الاستعمار الانجليزي كلية الملك، وتأسست في ظله سنة 1754 من خلال ميثاق ملكي من جورج الثاني. وبعد استقلال البلد الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت الكلية شكل الجامعة الحديثة، و توسعت موجة تأسيس المدارس المتخصص فيها. تاريخ ولوج الموقع:http://www.columbia.edu/content/history.html16/08/24

[19] Dennis J. Mahoney (2004). Politics and Progress: The Emergence of American Political Science. UK: Lexington Books, p. 2.

[20] Francis, Lieber, History and Political Science, Necessary Studies in Free Countries. in James, Farr and Raymond, Seidelman .eds. Discipline and History: Political Science in the United States. USA: University of Michigan Press, p. 27.

[21] Dennis J., Mahoney, Op, Cit., p. 22.

[22] ماكس فيبر(2011). العلم و السياسة بوصفهما حرفة. ترجمة: جورج كتورة. بيروت: مركز دراسات الوحد العربية. ص، ص. 13-14.

[23] أنظر موقع الجمعية. تاريخ الولوج 16/08/26. 18.18سا: http://www.apsanet.org/ABOUT/About-APSA

[24] راجع المادة 02 من دستور الجمعية
http://www.apsanet.org/portals/54/Files/APASConstitution2011.pdf

[25] Jack, Donnelly(1995). Realism and the Academic Study of International Relations. in James, Farr, John S., Dryzek, and Stephen T., Leonard .eds. Political Science in History: Research Programs and Political Traditions. UK: Cambridge University Press, p. 178.

[26] Paul S., Reinsch(1900). World Politics: at the End of the Nineteenth Century, As Influenced by the oriental situation .New york: Macmillan Company.

[27] K. E., Boulding(1958). Theoretical Systems and Political Realities: a Review of Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics," **Journal of Conflict Resolution**. 2 (4). 329.

[28] Erkki, Brendtson(1991). The Developement of Political Science : methodological problems of comparative research. in David Easton, Luigi Graziano, and John Gunnell .eds. Op, Cit. pp. 39, 40.

[29] Massimo L., Salvadori(1950). Introduction: The Unesco Project: Methods in Political Science. in Contemporary Political Science: a Survey Of Methods, Research And Teaching. Belgium G. Thone, Liege. 1.

[30] Erkki, Brendtson. Op, Cit., 40.

[31] Steven A., Peterson and Albert, Somit (2013). The World of Biology and Politics: Organization and Research Areas. UK: Emerlad Group Publishing. p. 15.

[32] Contemporary Political Science. Op, Cit. pp. 1-714.

[33] United Nations, Member States.accessed in : 27/08/16. 19. 43h http://www.un.org/en/member-states/index.html

[34] James, Patrick Sewell (1975). UNESCO and World Politics: Engaging In International Relations. London: Princeton University Press. p. 262.

[35] Peter, Lengyel (1986). International Social Science: The Unesco Experience. USA: Transaction Publishers. 19.

[36] James, Patrick Sewell, Op, Cit., p. 263.

[37] لم تصدر المؤلفات السابقة في أصلها عن مختصين في العلوم السياسية، كما أن صاحب المقال" جورج هوس" Georges A. Heuse لم يترجم عناوينها إلى اللغة العربية بالشكل السليم؛ فمؤلف عارف الخطيب ليس علم السياسة و إنما الصحيح هو علم الاقتصاد، كما أن كتاب محمد وفيق لم يحمل عنوان علم السياسة و إنما كان "علم الدولة: في أصول الدولة و تطور فكرتها"، ونشرت طبعته الأولى سنة 1934 و ليس سنة 1935. و زيادة على هذين، كتابات المفكر اللبناني رئيف خوري حول القومية لم تصدر عن عالم سياسة و إنما عن مفكر وأديب و روائي و ناقد. كما أننا وقفنا على مراجعة عناوين مؤلفاته، وكان ما ترجمه هوس إلى حقوق الرجل طبعة بيروت 1937 هو كتاب يحمل عنوان حقوق الانسان: من أين و إلى أين المصير طبعة 1938 بدمشق، و كذلك ما ترجمه إلى ما ينبغي معرفته عن القومية كان خاطئاً، و عنوان المؤلف الصحيح هو معالم الوعي القومي الذي صدر في طبعته الأولى عام 1941.

[38] Georges A. Heuse (1950). Political Science in the Middle East. in Contemporary Political Science. Op, Cit., pp.165-166.

[39] "يعد تدريس العلوم السياسية من التقاليد العريقة في جامعة القديس يوسف، لكن مرد الدورات الأولى للتعليم يستقر عند سنة 1920، بناءاً على مبادرة من حاكم لبنان الكبير. ومع ذلك أعادت كلية الحقوق تنظيم التعليم بانشاء معهد العلوم السياسية سنة 1947. راجع أكثر تاريخ تأسيس الجامعة من خلال صفحة موقعها على الويب: الولوج بتاريخ:2016/08/29. 22.31سا
http://www.sciences-po.usj.edu.lb/files/tradition.html

[40] راجع تاريخ تأسيس الجامعة من خلال صفحة موقعها على الويب: الولوج بتاريخ: 2016/08/29. 13.31سا
http://www.aub.edu.lb/main/about/Pages/history.aspx

[41] راجع تاريخ تأسيس قسم الدراسات السياسية و الادارة العامة من خلال صفحة الموقع: الولوج بتاريخ 2016/08/29. 20.06
http://www.aub.edu.lb/fas/pspa/Pages/index.aspx

[42] Hamdy A., Hassan . The Development of political Science in the Arab World: Narrative: https://www.academia.edu/5376577/The_Development_of_political_Science_in_the_Arab_World_A_Narrative

[43] Raymond, Habiby (1988). Teaching Political Science in the Arab World. Paper presented at the Annual Meeting of the Southwestern Social Science Association .66th, Houston, TX, March 22-26 . 1-20.

[44] قحطان، أحمد سليمان الحمداني، صلاح، عبد الهادي حليحل(2008). العلوم السياسية في العراق: بدايتها، نشأتها، تطورها و مفرداتها التدريسية. **مجلة العلوم السياسية**.37 . 193-209.

[45] Bernard Droz(2011). L'institut d'études politiques d'Alger (1949-1962). **Outre-mers**. 98 (370-371). 319-328. doi : 10.3406/outre.2011.4555 http://www.persee.fr/doc/outre_1631-0438_2011_num_98_370_4555

[46] Pierre, Favre, Jack, Hayward, Yves Schemeil (2003). eds. Être Gouverné: études en l'honneur de Jean Leca. Paris: Presses De Science Po. pp.361-362.

[47] Jean Leca(1963). L'institut d'études politiques de l' université d'Alger. **Annuaire de l'Afrique du Nord**. 2. 1021-1022. http://aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1963/Pages/AAN-1963-02_26.aspx

[48] مبروك، غضبان(2007). المخل للعلاقات الدولية. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع.

[49] ابن القيم (1989). الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. تحقيق: بشير محمد عيون. بيروت: مكتبة المؤيد. ص. 12.

[50] محمد، بن صالح العثيمين(2010). شرح عقيدة أهل السنة و الجماعة. القاهرة: دار ابن الجوزي. ص، 13.

[51] الشريف، الجرجاني(1985). التعريفات. بيروت: مكتبة لبنان. ص، ص. 19، 159.

[52] سيف الدين عبد الفتاح(2000). حول المنهجية الاسلامية: مقدمات و تطبيقات. في: دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية انموذجاً. إعداد و اشراف: نادية محمود مصطفى و سيف الدين عبد الفتاح القاهرة: مركز الدراسات المعرفية. ص. 25.

[53] الوضعية في العلوم الاجتماعية فلسفة تقوم على الفصل بين الحقيقة و القيمة؛ بين الذات والموضوع ، وتقتضي من الباحث أن يكون محايداً، مجتنباً للميول الذاتي والأحكام المسبقة في مقاربته التجريبية للظاهرة التي يفترض أن تحتوي على أنماط وسلوكات منتظمة يمكن اكتشافها كما في العلوم الطبيعية. راجع أكثر: ستيف، سميت(2004)، مقاربات جديدة للنظرية الدولية. في عولمة السياسة العالمية. تأليف: جون بيليس و ستيف سميت. الامارات: مركز الخليج للدراسات و الأبحاث. ص. 356 .

[54] قحطان، أحمد سليمان الحمداني، صلاح، عبد الهادي حليحل، مرجع سابق. ص. 202.

[55] مصطفى، محمود منجود(2000). قضايا منهاجية في خبرة تدريس الفكر السياسي الاسلامي. في: دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية انموذجاً. مرجع سابق. ص، ص. 75، 98. و للمزيد من الاطلاع على برمجة مقرر مادة تطور تاريخ الفكر السياسي كمقرر اجباري و مادة الفكر السياسي العربي المعاصر كمقرر اختياري خلال السداسي الثاني من السنة الثانية للسنة الجامعية 2014-2015 تصفح موقع القسم: الولوج بتاريخ: 2016/08/31 10.48سا http://feps.cu.edu.eg/departments/political/academicprograms/under/courses/2armjs12.php

[56] مصطفى، محمود منجود(2000). المرجع السابق. ص. 77.

[57] نصر، محمد عارف(1996). تقديم. في قضايا المنهجية في العلوم الاسلامية الاجتماعية. تحرير. نصر محمد عارف. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي. ص. 7.

[58] نصر، محمد عارف(1994)، في مصادر التراث السياسي الاسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء و التأصيل. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي. ص، ص. 39، 40.

[59] نادية، محمود مصطفى(1996). نحو عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث و التدريس. في: دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية انموذجاً. مرجع سابق. ص. 178.